

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of Legal and Social Sciences

Issn: 2507-7333

Eissn: 1742-2676

المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر

وجيمس روزنو نموذجاً

The theorical approaches to the interpret the foreign affaires : richard snyder and james resneau approach as a model.

أ/د. كريم رقولي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

karimch053@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2019/06/01	تاريخ القبول: 2019/03/15	تاريخ ارسال المقال: 2019/03/05
-------------------------	--------------------------	--------------------------------

الملخص باللغة العربية:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة موضوع المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية، وذلك من خلال التطرق إلى ماهية القرار والفرق بينه وبين مختلف المصطلحات الأخرى المشابهة له ، وكذا مقارنة صنع القرار في السياسة الخارجية لريتشارد سنايدر، والدراسات المقارنة في السياسة الخارجية لجيمس روزنو.

الكلمات المفتاحية: القرار ؛ صنع القرار ؛ الاختيار العقلاني ؛ السياسة الخارجية المقارنة؛

الملخص باللغة الانجليزية:

The present study attempts to address the theoretical approaches aiming at interpreting the foreign policy , by adderissing the difference between it and other similar terms, as well as the appraoch to the foreign policy decision-making of richard snyder and comparative studies in foreigne policy of james reseneau

Keywords: resoloution, decision-making, rational choice, comparative foreigne policy.

مقدمة:

بالرغم من اختلاف المقاربات المفسرة لظاهرة السياسة الخارجية إلا أنها تشير كاتجاه عام للتعريف إلى سلوك الدولة محيطها الخارجي، و يكون هذا بالطبع خدمة لمصلحتها الوطنية القومية من جهة، وتحقيقاً لأهدافها في البيئة الدولية من جهة أخرى، ولكن شريطة عدم المساس أو الإخلال بالقواعد الدولية العامة، تلك القواعد التي تحكم وتنظم العلاقات بين الدول، والتي غالباً ما تستمد دورها ذاك مما توفره لها البيئة الداخلية.

ومن هذا المنطلق حاول مختلف المهتمين بظاهرة السياسة الخارجية بناء العديد من النماذج النظرية التي تملك القدرة المعرفية على تحليل وتفسير سلوكيات الدول الخارجية، فمنهم من اهتم بمن يصنع القرار، ومنهم من انصرف إلى دراسة عوامل ومسببات صنع القرار، إلا أنه على الرغم من ذلك الاختلاف الموجود بين مختلف النماذج فإنها قامت بمحاولة تصميم مختلف الأطر النظرية التي تفسر ظاهرة السياسة الخارجية، ومن بين هذه النماذج يتم ذكر نموذج ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو.

من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية :

* كيف تنظر هذه النماذج النظرية للسياسة الخارجية من خلال مستوياتها التحليلية ؟

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية السابقة يتم التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية القرار، والفرق بينه وبين مختلف المصطلحات المشابهة له.

المحور الثاني: الإطار النظري لنموذج ريتشارد سنايدر

المحور الثالث: الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية: جيمس روزنو.

المحور الأول: ماهية القرار، والفرق بينه وبين مختلف المصطلحات المشابهة له..

شهدت نظرية صنع واتخاذ القرار نمواً متزايداً، كون القرار يشكل عنصراً مهماً في الحياة السياسية⁽¹⁾، ويعدّ ريتشارد سنايدر من أبرز مؤسسي هذا الاتجاه النظري التحليلي والذي ظهر في أوائل خمسينات القرن المنصرم⁽²⁾، وفيما يلي يمكن التطرق إلى التعريف بكل من القرار، ومفهوم عملية صنع القرار، ومفهوم عملية اتخاذ القرار، ومفهوم نظرية صنع واتخاذ القرار⁽³⁾.

أ - مفهوم القرار: يعد القرار الموضوع الرئيسي في نظرية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية وفي هذا الصدد يعرف جوزيف فرانكيل القرار على أساس أنه " عمل مقرر محدد بين مجموعة من الأعمال تتعقبها مجموعة من الاختبارات المدروسة.⁽⁴⁾

ومن جهة أخرى يقدم دافيد استون تعريفاً للقرار على أساس أنه " عبارة عن مخرجات النظام السياسي الذي توزّع السلطة على أساسها القيم دخل المجتمع " ⁽⁵⁾.

أما حامد ربيع فإنه يعرف القرار بأنه " نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة⁽⁶⁾، فالقرار السياسي بهذا المعنى هو مجموعة من النشاطات، والأفعال التي يقوم بها أصحاب الشأن والجاء لمواجهة موقف معين، بغية تعديله إن أمكن ذلك.

ب - مفهوم عملية صناعة القرار: يعرف ريتشارد سنايدر عملية صنع القرار بأنها العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعاً لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدها لموضعه موضع التنفيذ والتطبيق⁽⁷⁾.

في حين يعرفها علي السلمي بأنه: مسار فعل يختاره متخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها.

فهي إذا تلك العملية المستمرة والمتواصلة التي تؤدي إلى انتقاء سياسة من بين مجموعة من السياسات المحدودة، يمكن لصانع القرار من إدراكه لطبيعة العلاقات بين مختلف الوحدات السياسية.

ج- مفهوم عملية اتخاذ القرار: يعرف إسماعيل صبري مقلد عملية اتخاذ القرار بأنها: " تلك العملية التي تعني الوصول إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات التي ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها.

واختيار القرار يتم وفق معايير ترشيدية عقلانية يمكن الاحتكام إليها في عملية الموازنة، والترجيح، والمفاضلة النهائية، وذلك بعد إجراء مشاورات كثيفة ومداومات تبحث فيها كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار.

د- مفهوم نظرية صنع واتخاذ القرار: تعرف على أساس أنها عبارة عن تلك الدراسة الدقيقة والشاملة لمختلف المتغيرات البيئية الداخلية، والسيكولوجية والخارجية، الواجب اتخاذها بعين الاعتبار من طرف منفذي القرارات عند تحليل سياسة معينة وتحديد طبيعة التفاعل فيما بينها وما القرار سوى نتيجة لذلك التفاعل للثالث البيئي المتكون من المتغيرات الداخلية، والسيكولوجية، والخارجية⁽⁸⁾.

أما ريتشارد سنايدر فإنه يعرف نظرية صنع واتخاذ القرار على أساس أنها ذلك الإطار النظري لتلك السلوكية (الفعل ACTION) الصادرة عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص هم صناع ومنفذو قراراتها (تشخيص الدول)، وبالتالي، فإن فهم واستيعاب هذه السلوكية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار البيئة القرارية المحيطة بصناع ومنفذي القرارات السياسية⁽⁹⁾.

إذا ومن خلال ما سبق، يتبين لنا أن نظرية صنع القرار تعني تلك العملية الدقيقة والشاملة لمختلف متغيرات البيئة الداخلية، والخارجية، والسيكولوجية الواجب اتخاذها بكل جدية عند تحديد سياسة معينة وتحديد التفاعل فيما بينها، وعليه فالقرار هو تحصيل لكل هذه المتغيرات.

المحور الثاني: الإطار النظري لنموذج ريتشارد سنايدر

يعتبر نموذج ريتشارد سنايدر أول نموذج تم تطويره في حقل السياسة الخارجية، وذلك ابتداء من عام 1954، تقوم هذه المقاربة على فكرة أساسية مفادها أن الفعل الدولي يمكن تعريفه على أساس: أنه مجموعة القرارات التي تتخذها وحدات رسمية معترف بها، وأن الدول تتصرف على اعتبار أنها فاعل في حالة دولية معينة، وداخل هذه الوحدات يمكن تحديد صناع القرار الذين يسمح لهم وضعهم في الهرم الحكومي بالتصرف باسم الدولة.

وكما أدرك ريتشارد سنايدر بأن هناك قصورا في النموذج الإستراتيجي، قاموا بتقديم نموذج آخر لاستيعاب فهم صنع السياسة الخارجية، وتجاوز النموذج الذي قدموه مفهوم "الصندوق الأسود" الذي تم تبنيه من طرف النموذج الإستراتيجي، وذلك بتقديم مجموعة من التفاعلات التي تتم بين مختلف المتغيرات البيئية والتي تؤثر بشكل مباشر على خيارات السياسة الخارجية⁽¹⁰⁾.

فضلا عن ذلك فإن ريتشارد سنايدر يعتقد بأن عملية صناعة القرار في تفسير السياسة الخارجية تستمد قوتها النظرية من خلال التركيز على مسألة الدوافع، والتي يصنفها إلى نوعين: وهما دوافع هادفة Inoreder motives، ودوافع سببية⁽¹¹⁾ Because of motive.

فالأولى: "الدوافع الهادفة" فهي تلك التي تعرف بالدوافع الشكلية والمرتبطة باختيار منفذ القرار لقراره بوعي منه، وذلك بغرض تحقيق غايات معينة كتحقيق الأمن والسلم...، وهي التبريرات التي تضفي الشرعية على سلوك عدواني لدولة ما، مثل ما هو الحال بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق...⁽¹²⁾.

أما الثانية "الدوافع السببية" فهي ذلك النوع الذي يصعب إدراكه بسهولة وذلك لارتباطها بالمتغيرات البسيكولوجية، والشخصية لصانع القرار⁽¹³⁾، لذلك يرى ريتشارد سنايدر بضرورة دراسة وتحليل القرارات التي اتخذها صانع القرار في فترات معينة وليس تحليل نفسيته فقط ومعرفة دوافع صانع القرار ليس من اجل التحليل الذاتي لها بقدر ما تهدف إلى تقصي النتائج المترتبة عن صنف معين من الدوافع في عملية صنع القرار⁽¹⁴⁾.

فالدوافع الهادفة غالبا ما يتم توظيفها بغية كسب تأييد الرأي العام لتوجهات السياسة الخارجية، بينما في حالة ما إذا تم الكشف عن الأهداف الحقيقية للدوافع السببية سوف يؤدي ذلك إلى خلق انتكاسة خطيرة ورفض واسع من طرف الرأي العام، في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة⁽¹⁵⁾.

وفي هذا الصدد يرى ريتشارد سنايدر في الغالب يمكن لنا أن نصل إلى تحليل مقنع لسلوك مسؤول معين من خلال البحث في الدوافع المنبثقة من الهيئة أو النظام الذي يعمل فيه، أو من خلال التعرف على فهمه لأهداف مجتمعه، وردود أفعاله على ما يجري داخل وخارج بيئته، وبالتالي ليس من الضروري دائما البحث في الدوافع السيكولوجية⁽¹⁶⁾.

وبالرغم من صعوبة الفصل بين الدوافع الهادفة والدوافع السببية في السياسة الخارجية فإن هذه المقاربة ترى بأنه يتعين على الباحث اللجوء إلى الدوافع السببية لكون الدوافع الهادفة شكلية ومعقدة في أن واحد⁽¹⁷⁾. ويحتوي الإطار النظري لعملية صنع واتخاذ القرار على المحيط الخارجي، المحيط الداخلي، البنية الاجتماعية والسلوكية، صناعات القرار وعملية صنع القرار، والفعل.

أولاً- المحيط الخارجي: يلعب هذا الأخير دورا هاما في عملية صنع القرار السياسي، ويشمل على مختلف المتغيرات التي هي خارج حدود الدولة كأفعال وردود فعل الدول الأخرى، ويتألف بشكل أساسي من المحيط المادي والجغرافي ومن مختلف وحدات السياسية والمجتمعات والثقافات، وتتغير هذه العوامل بتعاقب مختلف الحقب الزمنية⁽¹⁸⁾.

وتتمثل متغيرات البيئة الخارجية في الوضع السياسي الدولي والمنظمات الدولية، والرأي العام العالمي، والمصالح الاقتصادية، والقانون الدولي، والأخلاقيات الدولية.

أ-الوضع السياسي الدولي: لقد شهد الوضع السياسي الدولي تطورات هامة، إذ أنه في كل فترة إلا وتطراً عليه متغيرات تختلف جذريا عن الفترة التي سبقتها، فقد شهد الوضع السياسي الدولي مثالا: عقب نهاية الحرب العالمية الثانية بروز القطبية الثنائية، وكذا ظهور العديد من التكتلات، والأحلاف، وظهر حركة عدم الانحياز، ثم بعد نهاية الحرب الباردة برزت الولايات المتحدة كقائدة للنظام الدولي، وحسب كينيث وولتر، فإنه كلما قل عدد الفاعلين في النظام الدولي كلما تميز هذا الأخير بالاستقرار، لأن نقاط الاختلاف اقل من نظام الائتلاف⁽¹⁹⁾.

ب- المنظمات الدولية: تعتبر المنظمات الدولية من أهم الفاعلين في السياسة الدولية، إذ تسعى إلى تحقيق الاستقرار الدولي من خلال محافظتها على الأمن والسلم الدوليين كهيئة الأمم المتحدة.

ج - الرأي العام العالمي: يلعب هذا المتغير أيضا دورا مهما في توحيد الشعوب فبفضله تم إنشاء عصبة الأمم، والأمم المتحدة، ولقد تدعم دوره أكبر مع انتشار المنظمات الغير حكومية. ويعرف حامد ربيع الرأي العام الدولي بأنه كل تعبير تلقائي عن وجهة نظر معينة لا تقتصر على إثبات وجودها على مجتمع محلي معين من التوافق بين مختلف الطبقات والفئات التي تنتمي إلى أكثر من دولة واحدة سواء أكانت تلك الدول في مجموعها، تكون مجتمعا إقليميا دوليا أو كانت تنتمي إلى أكثر من مجتمع إقليمي دولي⁽²⁰⁾.

وعليه يمكن القول: إن الرأي العام الدولي قوة معنوية لا يمكن لأي أحد أن يتجاهل ذلك، والرأي العام الوطني ما هو إلا جزء من الرأي العام الدولي والذي يقوم بالضغط على صانع القرار في حكومته لاتخاذ موقف معين تجاه دولة ما.

د- المصالح الاقتصادية الدولية : أضحت المصالح الاقتصادية الدولية ذو دور كبير في عملية صنع القرار، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمتغير المصلحة الوطنية والتي تسعى من خلالها مختلف الوحدات السياسية تحقيقها من خلال سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، فالعلاقات الدولية لأي وحدة سياسية أو مجموعة الوحدات فإنها تتأثر بمقدار ارتباطها بالاقتصاد العالمي، فمختلف الإمكانيات والموارد وتطور الاقتصاد...، كلها مؤشرات تشير إلى مدى ارتباط اقتصاد الدولة بالاقتصاد العالمي، والذي يؤهلها لكي تصبح مؤثرة على السياسات الخارجية للدول الأخرى .

وكما يتأثر صانع القرار بمدى استغلال مختلف الموارد الاقتصادية واستعمالها في التأثير على السلوك السياسي الخارجي للوحدات الأخرى، فالدول التي تمتلك الموارد الأولية يمكن لها أن تؤثر على قرار الدول التكنولوجية المتقدمة في سبيل أن تقف إلى جانبها بغية تحقيق أهدافها⁽²¹⁾.

هـ- الأخلاقيات الدولية: تعتبر الأخلاقيات الدولية من أعقد المتغيرات في البيئة الخارجية، وهي مرتبطة بالخلفيات التاريخية والتربوية، وكذا بحقوق الإنسان، ويظهر تأثيرها جليا على المستوى الداخلي والخارجي، وهو ما تجلى

واضحاً في مؤتمر هلسنكي عام 1975 حول التعاون والأمن الأوروبيين وذلك من خلال دعوة المؤتمرين إلى نبذ كل أشكال العنف والقوة في العلاقات الدولية⁽²²⁾.

ثانياً : المحيط الداخلي : تنقسم المتغيرات الداخلية إلى متغيرات داخلية مادية والتي تتمثل في المتغيرات الجغرافية، والاقتصادية، والديموغرافية، ومتغيرات داخلية بنوية والتي ترتبط بالرأي العام، وجماعات الضغط، والأحزاب السياسية.

أ - المتغيرات الداخلية المادية:

أ-1- المتغيرات الجغرافية: تعد المتغيرات الجغرافية من أهم المتغيرات المؤثرة في توجيه السلوك السياسي الخارجي، وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى تجاهها⁽²³⁾، ويندرج ضمن هذه العوامل الموقع الجغرافي الإستراتيجي للدولة، وما تزخر عليه من مختلف الإمكانيات والقدرات والموارد...، التي تمكنها من اتخاذ قرارات تتصف بالقوة، يمكنها من لعب دور حامي المنطقة على غرار الولايات المتحدة تجاه قارة أمريكا.

أ-2- المتغيرات الاقتصادية: تلعب المتغيرات الاقتصادية دوراً مهماً في التأثير على النظام السياسي للدولة معينة، في إطار سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، وهي متغيرات متعلقة بما تحتويه الدولة من مختلف الموارد الاقتصادية تؤهلها للتأثير على مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية⁽²⁴⁾، كما أن قدرتها الاقتصادية تساعدها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذه القرارات، لخدمة السياسة الخارجية للدولة⁽²⁵⁾.

أ-3- المتغيرات الديموغرافية: وهي تلك المتغيرات التي يمكن حصرها بما يسمى بالأقليات داخل دولة ما والتي يكون لها تأثير كبير على عملية صنع واتخاذ القرار بداخلها، فوجود الأقلية الألمانية في أمريكا يكون لها تأثير واضح على الإدارة الأمريكية ودفعها لاتخاذ القرار بداخلها، فوجود الأقلية الألمانية في أمريكا يكون لها تأثير واضح على الإدارة الأمريكية ودفعها لاتخاذ قرارات تتماشى وفقاً لما تمليه المصالح الألمانية، كقرار زيادة الدعم لألمانيا في شتى المجالات مما يخدم ديمومة واستمرارية تحسين العلاقات بينهما⁽²⁶⁾.

ب- المتغيرات الداخلية البنيوية : والتي يمكن إجمالها في :⁽²⁷⁾.

ب-1- الرأي العام : وهو تعبير يدل به جميع أفراد المجتمع بشأن قضايا محددة في المجال السياسي بغية تلبية مطالبهم ويتجلى تأثير الرأي العام عندما تمس مصالحهم، وقد ظهر تأثيره واضحاً في حرب الفيتنام، عندما ضغط على الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون في الانسحاب من الفيتنام رغم أن نسبة 25% من الأمريكيين كانوا يجهلون خوض بلدهم للحرب في الفيتنام .

لذلك يعتبر الرأي العام أحد أهم العوامل المهمة في عملية صنع القرار السياسي، الأمر الذي يوفر الضمانة الأساسية بغية الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية وإحداث التغيرات المجتمعية بطريقة سلمية من ناحية أخرى⁽²⁸⁾.

ب-3- الأحزاب السياسية: هي تلك الهيئات والمؤسسات السياسية التي تساهم بشكل أو بآخر في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ويظهر دورها بشكل جلي في الدول المتقدمة.

ب-4- الأنماط المؤسسية: وهي تلك الأنماط التي يمكن حصرها في التحليل الدستوري و الجهاز المقرر.

ثالثا: البنية الاجتماعية والسلوكية: تعد فئة مستقلة عن المحيط الداخلي نظرا لأهمية العوامل التي تتكون منها وتأثيرها غير المباشر على صنع القرار⁽²⁹⁾، وتشمل نظام القيم السائدة في المجتمع والسمات أو الخصائص السيكولوجية والسوسيولوجية التي يتميز بها المجتمع، ونمط التفكير لدى أفراد المجتمع ومختلف القضايا المرتبطة الجوانب الدينية والعقائدية، ويقسم ريتشارد سنايدر هذه القيم إلى نوعين:

أ- قيم مجتمعية: وهي تلك القيم المؤثرة على الجماعة المقررة والمتمثلة في السوابق التاريخية

ب- قيم مرتبطة بصانع القرار: والذي يعني أن التكوين الشخصي لصانع القرار له دور كبير في التأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في مختلف الأنظمة (المفتوحة والمغلقة)⁽³⁰⁾.

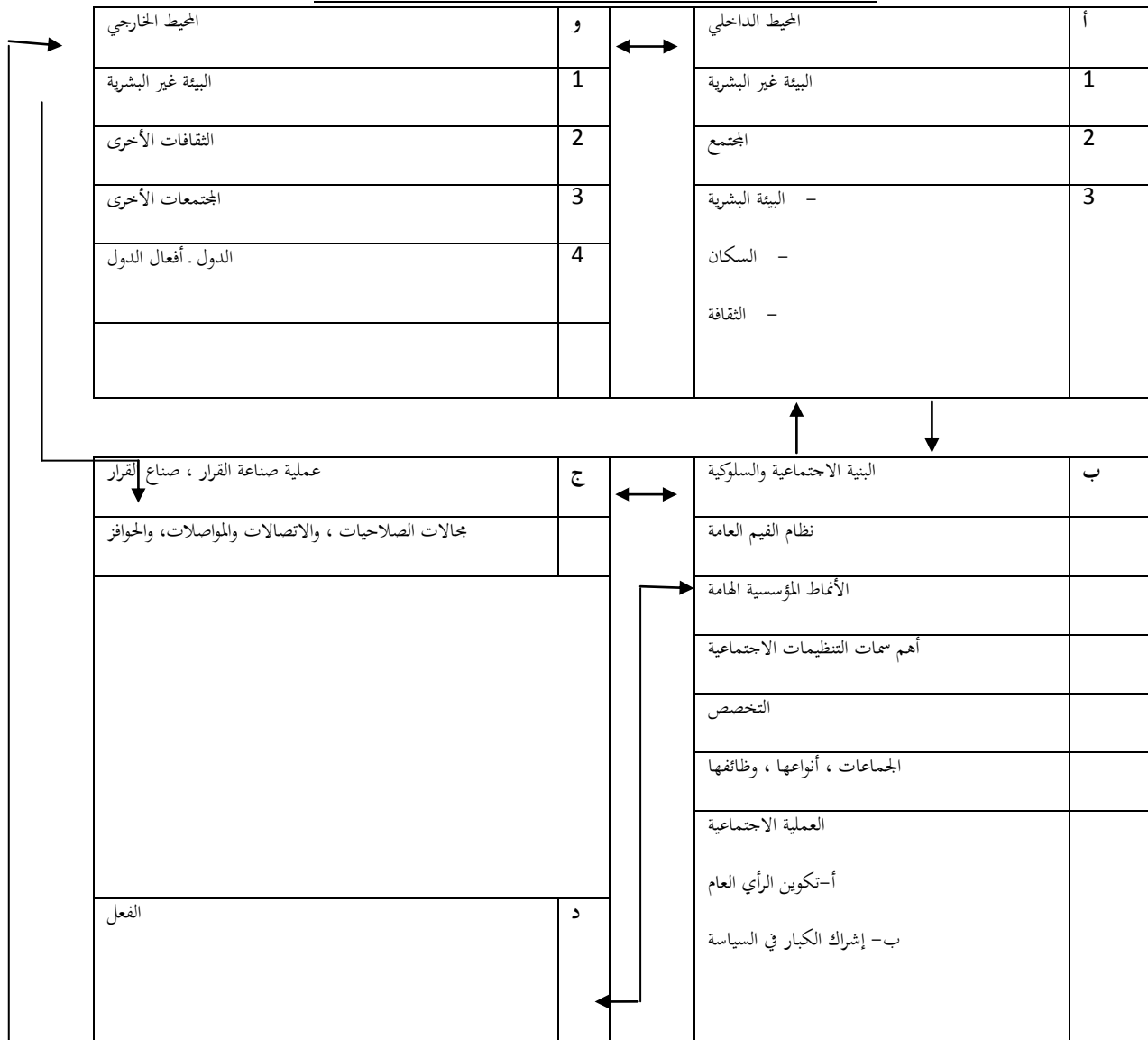
رابعا: عملية صنع القرار: وترتبط هذه العملية بمجال الصلاحيات وكذلك الاتصالات والمعلومات والحوافز الشخصية وتلك التي يحددها الدور.⁽³¹⁾

خامسا: الفعل أو السلوكية السياسية: وهذا الفعل الذي يصدر عن وحدة صناعة القرار⁽³²⁾ ويطلق بعض الباحثين على هذا الفعل اسم المخرجات، حيث يعبر هذا القرار هنا عن نتيجة آلية لصناعة القرار.

ويركز ريتشارد سنايدر على أنه من الضروري معرفة مختلف العمليات والتفاعلات التي يتوجب تتبعها من أجل الوصول إلى القرار، وهذه العوامل التي تؤثر على صانع القرار لا تخرج عن متغيرات البيئة الداخلية والخارجية وعمليات صنع القرار⁽³³⁾.

ولقد لخص سنايدر عملية التفاعل بين تلك العناصر الرئيسية في إطار نظري يتمثل في الآتي:

النموذج النظري لريتشارد سنايدر في السياسة الخارجية



إن الخط " ب ، ج " يمثل عند ريتشارد سنايدر التفاعل بين البنية الاجتماعية والسلوكية وعملية صناعة القرار.

ويوضح خط (د، ب) انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بنيتها الاجتماعية والسلوكية، فإقامة علاقات جيدة مع دولة أخرى قد يكون له مردود إيجابي على العلاقات بين الدولتين³⁴.

أما السهم (أ، ب) فإنه يرمز إلى التفاعل بين المحيط الداخلي ككل من ناحية وبين البنية الاجتماعية والسلوكية من جهة أخرى، وهو يمثل التفاعل الذي يعبر عن طبيعة العلاقات بين دولة وأخرى على المستوى المجتمعي وغير الرسمي (الجماهيري)، وقد تكون نوع هذه العلاقات تجارية، ثقافية، إعلامية، رياضية، أو عائلية... الخ³⁵.

في حين يمثل السهم (ج، و) و (ج، د) التفاعل بين دولتين لإنشاء علاقات سواء في مجال التعاون، أو في علاقات تكاملية، أو في علاقات الصراع³⁶.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول، أن ريتشارد سنايدر قدّم في الإطار النظري لنموذج السياسة الخارجية ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي: التفاعل على مستوى الحكومات الذي يمثل (ج، د، و)، والتفاعل على المستوى غير الرسمي الذي يمثل (أ بو)، والتفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي و الغير حكومي (بجدو)³⁷.

2- الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية: جيمس روزنو.

ظهرت الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية في منتصف الستينات من القرن العشرين، على يد مجموعة من المنظرين الذين ينتمون إلى المدرسة السلوكية، وينطلق رواد هذه المقاربة من محاولة تفادي تلك الأخطاء التي وقعت، فيها معظم المقاربات التي برزت في حقل السياسة الخارجية، والتي تتمثل في مأزق مستوى التحليل، ومأزم تغيرات التحليل³⁸.

ويرجع البعض ظهور الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية إلى³⁹:

أولاً: تلك التطورات والمستجدات الدولية خاصة عند حصول العديد من الدول، التي كانت تحت وطأة الاستعمار، على استقلالها وهو ما يمكن تسميته بدمقرطة العلاقات الدولية بعدما كانت حكرا على الدول الأوروبية، فضلا عن ذلك لقد ساهم ازدياد الاعتماد المتبادل الدولي في مختلف المجالات في زيادة اندماج النظام الدولي بين مختلف مناطق العالم، الأمر الذي لم يجعل من هذا التبادل حكرا على الدول فقط، وإنما تعدى حدوده ليشمل العلاقات على المستوى الشعبي أيضا.

ثانياً: التطور العلمي: لقد شهدت فترة ستينات من القرن الماضي تركيزا في ميدان السياسة الداخلية الأمر الذي أدى فيما بعد إلى الاهتمام بحقل الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية، والتوجه نحو تيار نظرية في السياسة الخارجية نتيجة لحجم المعلومات المتوفرة، فاتجه الاهتمام نحو استخراج الأنماط وبناء الأطر النظرية وتحديد مختلف المفاهيم التي تحكم ظاهرة السياسة الخارجية⁴⁰.

ولكن، السؤال الذي يتوجب طرحه هنا، ماذا نقارن؟ وكيف نقارن؟ ولماذا نقارن في السياسة الخارجية؟

ماذا نقارن في السياسة الخارجية؟ : باعتبار أن السياسة الخارجية هي توجهات وأهداف لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مجموعة من الأدوات، فضلا عن ذلك أنها تحصيل حاصل عن ذلك التفاعل الذي يتم بين مختلف المتغيرات الداخلية، والخارجية، والسيكولوجية، مما يعني أننا نقارن بين مختلف السياسات الخارجية من خلال كل هذه العناصر.

كيف نقارن في السياسة الخارجية؟ : وتتم المقارنة في السياسة الخارجية من خلال إتباع منهج البحث

التاريخي المقارن، حيث يوجد نوعان من الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية، **أولها:** المقارنة تتم بين دولتين خلال فترة زمنية معينة أو تجاه قضية معينة، كتفسير السياسة الخارجية للدول الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة⁴¹. **وثانيهما:** مقارنة لدولة معينة بين فترتين زمنيتين مختلفتين.⁴²

لماذا نقارن؟ : حسب مايكل هاس: إن الغرض من المقارنة في السياسة الخارجية هو⁴³:

- إضفاء وصفا دقيقا وشاملا لظاهرة السياسة الخارجية من أجل الحصول على معلومات كافية عن كل ما يجري من أحداث على مستوى الساحة الدولية.
- التنبؤ بمستقبل المجتمع الدولي وذلك من خلال وضع السياسة الخارجية في سياقها الزمني.
- استنتاج أحسن السياسات الخارجية في العالم من خلال إبراز عناصر التمايز.
- اتساع دائرة استيعابنا وفهمنا للسياسات الخارجية لمختلف الوحدات السياسية.

نموذج جيمس روزنو للدراسة المقارنة في السياسة الخارجية:

يعد جيمس روزنو من أبرز المفكرين الذين قدموا مساهمات جلية في تقديم نموذج نظري للدراسة لمقارنة السياسة الخارجية، و ذلك بغية ترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدولة حسب درجة هذا التأثير ووزن هذه العوامل⁽⁴⁴⁾

ويعتقد روزنو أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول وهي:

- أ- **متغيرات النظام الدولي:** وهي تلك المتغيرات التي تفرزها البيئة الإنسانية وغير الإنسانية الخارجية⁽⁴⁵⁾، وتتلخص في النظام الدولي القائم ومختلف فروع (النظام الإقليمي، والنظام الجيوستراتيجي للدولة).
- ب- **المتغيرات الفردية:** وهي تلك المتغيرات المتعلقة بصانع القرار، وتمثل هذه الاعتبارات في خبرته، ومستواه الفكري، والكفاءة... وهي تلك المتغيرات التي تلعب دورا مهما في التمييز بين سلوكه وسلوك غيره في السياسة الخارجية⁽⁴⁶⁾.

ج- **متغيرات الدور:** هو السلوك الطبيعي المفترض أن ينتهجه صانع القرار في مركزه بعيدا عن الجوانب الشخصية -حتى وإن كان يتعارض مع آرائه وتوجهاته - مع العلم أن درجة تأثير متغيرات الدور تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الدول المتقدمة أصبحت الأدوار واضحة ومحددة نتيجة التجارب المتكررة، ويساهم هذا المتغير دورا كبيرا في رسم وتحديد السياسة الخارجية لهذه الدول عكس ما هو شائع في الدول المختلفة⁽⁴⁷⁾.

د- **المتغيرات المجتمعية:** وتمثل في المتغيرات المادية وغير المادية، أما المتغيرات المجتمعية المادية فتتمثل في حجم الرقعة الجغرافية والتطور في ميدان الاتصالات، والإمكانيات الاقتصادية، والتقدم العلمي والتكنولوجي...، في حين تتمثل المتغيرات المجتمعية غير المادية في تركيبة المجتمع وثقافته السياسية، وتشمل أيضا نظام القيم، والمعتقدات، وطبيعة الولاءات القائمة، والتراث والإسهام التاريخي والوطني...⁽⁴⁸⁾.

هـ- **المتغيرات الحكومية:** وتحتوي على بنية السلطة وأجهزة النظام الحكومي في الدولة، والمنظومة الحزبية وطبيعة العلاقات بين مختلف مؤسساتها، وموقع وقوة دور هذه المؤسسات وكيفية صنع القرار في الدولة.⁽⁴⁹⁾

وقد لخص جيمس روزنو في دراسته المقارنة للسياسة الخارجية في نموذج نظري يعتمد فيه على ثمان دول، وذلك بناء على ثلاث معايير وكل معيار منه يتفرع إلى نوعين وهي كما يلي⁽⁵⁰⁾:

المعيار الجغرافي: دول كبيره، ودول صغيرة.

المعيار السياسي: دول ذات نظام سياسي مفتوح، ودول ذات نظام سياسي مغلق.

المعيار الاقتصادي: دول متقدمة، ودول متخلفة⁽⁵¹⁾.

دولة صغرى		دولة كبرى		الجغرافيا والموارد الطبيعية	
متخلف		متقدم		وضع الاقتصاد	
مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح
الفردية	الفردية	الدور	الدور	الفردية	الدور
النظام	النظام	النظام	النظام	الاجتماعية	الاجتماعية
الدولي	الدولي	الدولي	الدولي	الحكومية	الحكومية
الدور	الدور	الاجتماعية	الاجتماعية	النظام	النظام
الحكومية	الاجتماعية	الدولي	الدولي	الدولي	الدولي
الاجتماعية	الحكومية	الاجتماعية	الحكومية	الاجتماعية	الفردية
غانا	كينيا	تشيكوسلوفاكيا	هولندا	الصين الشعبية	الهند
				الإتحاد السوفيياتي	الولايات المتحدة

نموذج جيمس رزنو لتصنيف العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

يبين الجدول المرسوم أعلاه، الترتيب المنطقي لأهمية المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية لكل فئة من فئات الدول التي ذكرها آنفا والتي تم تحديدها من خلال الجغرافيا والموارد الطبيعية، ووضع الاقتصاد، وشكل النظام السياسي، وعند هذا المستوى يمكن الانطلاق في بناء الفرضيات الخاصة بالتفسير و التكهن بالسلوك الخارجي لمختلف أصناف الدول⁽⁵²⁾.

و انطلاقا مما سبق يمكن القول أن عامل النظام الدولي يساهم بشكل كبير في تحديد و رسم السياسة الخارجية للدول الصغيرة منه في الدول الكبيرة. كما تظهر أهمية العامل الشخصي في الدول النامية في رسم عملية السياسة الخارجية، وفي المقابل نجد غياب دور المؤسسات مقارنة مع الدول المتقدمة لاسيما منها التي تتميز بخاصية النظام المفتوح، أين يبرز أهمية متغير الدور والذي يرجع إلى تطور المؤسسات الذي من سماته تحديد الأدوار وتثبيتها ورسم حدودها. وكما تبرز أهمية العوامل الاجتماعية، في الدول المتقدمة وذات النظام المفتوح نتيجة المشاركة السياسية الفعالة، مقارنة مع دور هذه الفئة في الدول ذات النظام المغلق. و فيما يخص دور المتغيرات الحكومية، فإنها تلعب دورا كبيرا في الدول المتقدمة، أكثر منه في الدول المتخلفة في التأثير في السياسة الخارجية.

الخاتمة:

في الأخير تم التوصل إلى أن نظرية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية بمتغيراتها المتعددة والمتشابكة والمعقدة أعطت دفع قوي لفهم هذه العملية التي تتم بواسطتها فهم سلوكية الدولة، وذلك من خلال دراسة تأثير متغير الثالوث البيئي -البيئة الداخلية والخارجية والسيكولوجية- لصانع القرار.

وكما يمكن القول أن عملية التنظير في ميدان السياسة الخارجية تحاول الوصول لبناء نظري معين مبني على قواعد عامة من أجل إيجاد مختلف الأطر التفسيرية لتحليل السلوكيات الخارجية للدول ، وعلى هذا الأساس برزت النماذج النظرية لكل من ريتشارد سنايدر و جيمس روزنو التي سعت إلى وضع سياق عام من المقاربات لتقديم رؤية علمية عن صانع القرار في حقل السياسة الخارجية من خلال دراسة دوافع قراراته وأهم المتغيرات المؤثرة فيه.

قائمة المراجع

- 1- ياسين محمد، وأنس أكرم: صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الآداب، ع7.
- 2- ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت ، دار الكتاب العربي، 1985.
- 3- وليد عبد الحفي: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مترجما، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.
- 4- عبد الناصر جندلي: "محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية"، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2007-2008.
- 5- حامد عبد الماجد: مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية جامعة القاهرة: 2000.
- 6- حسين بوقارة: السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات لنظرية التحليل، الجزائر: بوزريعة، دار هومة.
- 7- ميادة علي الخالدي: "العوامل المؤثرة في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي" مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي كلية التربية، ع 16.
- 8- مزوزي عبلة، "نظرية صنع و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية" (بحث مقدم في مقياس تحليل السياسة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2006-2007).
- 9- أحمد عارف الكفارنة: " العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، دراسات دولية، ع، 42.
- 10- جمال علي زهوان: عملية صنع القرار السياسية الخارجية المصرية في نصف قرن، مجلة السياسة الدولية، ع 149، جويلية 2002.
- 11- فريد زكريا: من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، ترجمة رضا خليفة ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط 1، 1999.

الهوامش:

- (1) ياسين محمد، وأنس أكرم: صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الآداب، ع7، ص 292.
- (2) ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص 177.
- (3) ياسين محمد، وأنس أكرم: مرجع سبق ذكره، ص 293.
- (4) وليد عبد الحفي: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مترجما، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985، ص 305.
- (5) عبد الناصر جندلي: "محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية"، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008.
- (6) حامد عبد المجاد: مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية جامعة القاهرة: 2000، ص 62.
- (7) ياسين محمد، وأنس أكرم: مرجع سبق ذكره، ص 293.
- (8) عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.
- (9) وليد عبد الحفي: مرجع سبق ذكره، ص 305.
- (10) محمد السيد سليم: تفسير السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 08.
- (11) حسين بوقارة: السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات لنظرية التحليل، الجزائر: بوزريعة، دار هومة، ص 134.
- (12) عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.
- (13) حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص 134.
- (14) عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.
- (15) حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص 134.
- (16) عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.
- (17) حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص 134-135.
- (18) ناصف يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص 178-179.
- (19) عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.
- (20) ميادة علي الخالدي: "العوامل المؤثرة في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي" مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي كلية التربية، ع 16، ص 69.
- (21) المرجع نفسه.
- (22) مزوزي عبلة، "نظرية صنع و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية" (بحث مقدم في مقياس تحليل السياسة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2006-2007)، ص 14.
- (23) حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 77.
- (24) أحمد نوري النعيمي: مرجع سبق ذكره، ص 209.
- (25) أحمد عارف الكفارنة: "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، دراسات دولية، ع42، ص 22.
- (26) عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.
- (27) عبلة مزوزي: مرجع سبق ذكره، ص 13.
- (28) أحمد عارف الكفارنة: مرجع سبق ذكره، ص 22.
- (29) ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص 179.
- (30) عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.
- (31) ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص 179.
- (32) المرجع نفسه.
- (33) جمال علي زهوان: عملية صنع القرار السياسية الخارجية المصرية في نصف قرن، مجلة السياسة الدولية، ع 149، جويلية 2002، ص 23.
- (34) ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص 180.
- (35) المرجع نفسه، ص 181.
- (36) المرجع نفسه.

- (37) المرجع نفسه.
- (38) حسين بوقارة: مرجع سبق ذكره، ص 143.
- (39) ناصف يوسف حتي : مرجع سبق ذكره، ص ص192-193.
- (40) عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره.
- (41) عبد الناصر جندلي: محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره
- (42) ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره ، ص 192-193
- (43) عبد الناصر جندلي: مرجع سبق ذكره .
- (44) فريد زكريا: من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، ترجمة رضا خليفة ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط 1، 1999.
- (45) حسين بوقارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 149.
- (46) ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره ، ص 195.
- (47) المرجع نفسه ، ص ص 194-195.
- (48) المرجع نفسه، ص 195.
- (49) المرجع نفسه.
- (50) المرجع نفسه، ص 195.
- (51) ناصف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص 196.
- (52) حسين بوقارة: ص 152.